

# الدار العقارية تتولى مشاريع حكومية في أبوظبي

## إبرام اتفاقية تهدف إلى دعم برامج الإسكان والبنية التحتية

عززت الدار العقارية، أكبر شركة تطوير عقاري في أبوظبي، استثماراتها بتوليها رسمياً تنفيذ مشاريع حكومية في أبوظبي، ما يعزز زخم العقارات كرافد أساسي لاقتصاد الإمارة في ظل الضغوط التي تفرضها أزمة كورونا، وهو ما يستدعي تنوع مصادر التمويل.

أبوظبي - قال مكتب أبوظبي الإعلامي إن الدار العقارية ستتولى "إدارة وتنفيذ" مشاريع حكومية رأسمالية بقيمة 30 مليار درهم (8.2 مليار دولار) بموجب مذكرة تفاهم وقعتها مع الشركة القابضة المدعومة من حكومة الإمارة.

وأوضح المكتب الإعلامي في تدوينة على تويتر الأحد أن المشاريع "تضم مدينة الرياض ومشروع شمال بني ياس ومشاريع أخرى في منطقتي العين والظفرة". والقابضة مملوكة لحكومة أبوظبي.

وقال المكتب إنه بموجب مذكرة التفاهم تتولى الدار أيضاً "الإشراف الإداري على مشاريع شركة 'مساند' لضمان اتساق مشاريع البنية التحتية الحكومية الرأسمالية الحالية".

محمد حسن السويدي  
اتفاقية تسرع تنفيذ مشاريع الإسكان والبنية التحتية

وتنفذ "مساند" حالياً مجموعة من المشاريع في مجالات متعددة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية وإدارة المرافق. وتتوقع الدار إنهاء عملية انتقال إدارة المشاريع قبل نهاية العام الجاري، مما يضمن استمرار تطوير جميع المشاريع الحالية والمقرر تسليمها خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال محمد حسن السويدي، الرئيس التنفيذي للقابضة، إن المكانة والسجل القوي اللذين تتمتع بهما الدار في قطاع العقارات سيساهمان في مواصلة تنفيذ مجموعة من المشاريع الحكومية البارزة في الإمارة.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تمثل على وجه الخصوص تقدماً لافتاً على صعيد تسريع تنفيذ مشاريع إسكان المواطنين



### استثمارات عقارية ترفد الاقتصاد

نوفمبر 2014 لدعم النمو الاقتصادي المستدام في مختلف القطاعات وبلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق الثاني مع نهاية الربع الثالث من 2020 حوالي 10.2 مليار درهم منذ بداية العام حتى نهاية الربع الثالث، وتضاعف حجم التداول ما يقارب 14 مرة حيث بلغت أحجام التداول 950 مليون سهم ومع إدراج شركة سواعد القابضة يرتفع عدد الشركات المدرجة في منصة السوق الثاني إلى 6 شركات ويرتفع عدد الأوراق المالية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى 83.

والشفافية ضمن بيئة اقتصادية وتشريعية مستقرة. من جانبه قال مبارك مطر الحميري، رئيس مجلس إدارة شركة سواعد القابضة إن "إدراج شركة سواعد القابضة في سوق أبوظبي للأوراق المالية يتماشى مع تطلعاتها للنمو المستدام والاستثمار في القطاعات المتنوعة والالتزام بالشفافية وتحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين". وتطمح سواعد إلى المساهمة في تطوير وإدارة أبوظبي وخدمة المجتمعات التي تعمل فيها من خلال نشر الأساليب الإبداعية والحلول المبتكرة.

وتنشط وبفضل خبرة قيادة الأعمال والذكاء التجاري المؤسسيها ومديريها، تعد سواعد القابضة بلا شك قصة نجاح رائعة لأبوظبي. ويأتي هذا الإدراج كعلامة فارقة في رحلة سواعد القابضة كما أنه يشكل حافزاً للشركات الأخرى على السير على خطاهم. ويتمتع سوق أبوظبي للأوراق المالية ببنية تحتية ذات معايير عالمية لإدراج وتداول الأوراق المالية المتنوعة ويمنح المستثمرين فرصة لاستثمار مدخراتهم في بيئة قانونية تعتمد أفضل الممارسات العالمية في مجال الإفصاح

## «دانة غاز» تبيع أصولها البرية في مصر لمجموعة «أي.بي.آر للطاقة»

المذكورة 30950 برميل نطف مكافئ يوميا وبلغت مساهمتها في أرباح الشركة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والنضوب 38 مليون دولار. وتخضع هذه الصفقة لعدد من الشروط المسبقة كما تتطلب الحصول على موافقة وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، ومن المتوقع إتمامها في بداية العام القادم. وسيتم استخدام العائد المالي لهذه الصفقة لسداد ديون الشركة وللإستخدامات المؤسسية العامة.

236 مليون دولار قيمة صفقة بيع أصول دانة غاز لمجموعة «أي.بي.آر للطاقة»

وقال باتريك المان واردر، الرئيس التنفيذي لشركة دانة غاز "هدفتنا الرئيسية دائماً هو تحقيق أكبر عائد لمساهميننا، وتشكل صفقة بيع أصولنا في مصر جزءاً رئيسياً من هذه الإستراتيجية. وسيمكّننا إتمام عملية البيع من تعزيز مركزنا المالي وتركيز اهتمامنا على تطوير أصولنا عالمية المستوى في إقليم كردستان العراق، والتي تحتوي على احتياطات ضخمة تزيد حصتنا فيها على مليار برميل نطف مكافئ. وتمتاز أصولنا المتبقية في مصر بجودتها حيث سنواصل احتفاظنا بحصص في قطاعين للاستكشاف".

وكانت الحكومة المغربية قد قدمت الاثنين، مشروع موازنة 2021 أمام مجلسي البرلمان، حيث تحورت المبادئ العامة للمشروع حول تسريع تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد لتجاوز آثار الوباء، وبذل جهد مالي استثنائي للحفاظ على فرص العمل وإنتاج الثروة ودعم الاستثمار.

وكالة فيتش  
كورونا والبطالة يعقدان جهود تحقيق الاستقرار على صعيد الديون

ونص مشروع قانون الموازنة على الترفع في النفقات على قطاعي الصحة والتعليم بـ6 مليارات درهم (651.6 مليون دولار).

وتعتزم الحكومة إحداث 39.453 منصباً مالياً برسم سنة 2021، 17 ألف منصب مخصص للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وسيتم إحداث 19.956 منصباً مالياً موزعة على مختلف الوزارات والمؤسسات.

ووفقاً للمعطيات الرسمية التي كشف عنها وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون، سيتم العمل على التزليل السريع لكل الآليات الكفيلة بضمان النجاعة الضرورية لتدخلات صندوق محمد السادس للاستثمار، كما سيتواصل دعم الاستثمار العمومي الذي سيبلغ 230 مليار درهم (25 مليار دولار) أخذاً بعين الاعتبار أن 45 مليار درهم (4.8 مليار دولار) ستمول عبر هذا الصندوق الذي ستتركز مهامه في دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة.

## تراجع تصنيف المغرب الائتماني إلى «مرتفع المخاطر»

سيعقدان جهود تحقيق الاستقرار على صعيد الديون".

ولم يسبق لمؤيد تصنيف المغرب في الفئة الجديرة بالاستثمار منذ أكثر من عقدين، في حين تضعه ستاندر أند بورز عند أدنى درجات الفئة الجديرة بالاستثمار، غير أنها رشحت المغرب هذا الشهر لخفض التصنيف.

ومن المتوقع أن يتسبب تراجع هائل لإيرادات الضرائب في تدهور كبير لعجز المغرب المالي، وهو ما تتوقع فيتش ارتفاعه إلى 7.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 4.1 في المئة العام الماضي.

وقالت فيتش إن قفزة في الإنفاق الاجتماعي بعد إعلان الحكومة عن خطط منح مساعدات، إلى جانب احتمالات أن إيرادات الضرائب تلك ربما لا تتعافى إلا ببطء، ستجعلان ذلك العجز عند نحو 6.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل وستدفعان نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لقرابة 70 في المئة، مقارنة مع 56 في المئة في 2019.

وأضافت فيتش "ستفاقم صدمة الجائحة أوجه القصور المالي لبعض الشركات المملوكة للدولة، وهو ما قد يؤدي إلى تلبس التزامات محتملة".

وإلى جانب أزمة كوفيد - 19 التي بددت حوالي 80 في المئة من إيرادات السياحة الضرورية، يعاني المغرب أيضاً بسبب عامين من الجفاف. وقالت فيتش إنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد انكماشاً غير مسبوق بنسبة 6.5 في المئة هذا العام قبل صعود خمسة في المئة في العام المقبل.

ألقت الأوضاع المالية الصعبة للمغرب جراً تداعيات جائحة كورونا وتقلص مصادر التمويل بظلال قاتمة على المؤشرات الاقتصادية للبلد، ما تسبب في تراجع تصنيفه الائتماني.

الرباط - خفضت فيتش، الجمعة، تصنيف المغرب الائتماني إلى "مرتفع المخاطر"، قائلة إن فيروس كورونا أضر بشدة بالأوضاع المالية للبلد الشمال أفريقي.

والخفض بدرجة واحدة من "بي.بي.إس" إلى "بي.بي.بي" ليس بالأمر الهين بالنسبة للحكومة، إذ يعني أن التصنيف من اثنين من وكالات



هزات الاقتصاد تمدد المواطنين